

Distr.
GENERAL

A/RES/48/83
13 January 1994

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البند ٧٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الأولى (A/48/684)]

٨٣/٤٨ - إستعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٧٣٤ (د - ٢٥) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ بشأن الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي، فضلاً عن جميع قراراتها السابقة المتعلقة باستعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي،

وإذ تضع في اعتبارها الوثائق الختامية للمؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في جاكارتا في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢^(١)،

وإذ تعرب عن اقتناعها الراسخ بأن نزاع السلاح، وتخفيف حدة التوتر الدولي، واحترام القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة مبادئ المساواة بين الدول في السيادة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والحض على الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، واحترام الحق في تقرير المصير والاستقلال الوطني، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على جميع أشكال السيطرة، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلاً عن الحاجة إلى حفظ البيئة، هي عوامل وثيقة الترابط وتوفر الأساس لسلم وأمن دوليين دائمين ومستقرين،

(١) انظر : A/47/675-S/24816، المرفق.

وإذ ترحب بالتغييرات الإيجابية الأخيرة في الساحة الدولية، التي تميزت بانتهاء الحرب الباردة، وتخفيف حدة التوتر على الصعيد العالمي، وبزوغ روح جديدة تحكم العلاقات بين الأمم،

وإذ ترحب أيضا بالحوار الجاري بين الدول العظمى، بما له من آثار إيجابية على التطورات العالمية،
وإذ تعرب عن أملها في أن تؤدي هذه التطورات إلى التخلي عن النظريات الاستراتيجية القائمة على استخدام الأسلحة النووية وإلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، بما يساهم مساهمة حقيقية في الأمن العالمي،

وإذ تعرب عن أملها في أن تنجح الاتجاهات الإيجابية التي بدأت في أوروبا، حيث يجري بناء نظام جديد للأمن والتعاون خلال عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وأن تمتد لتشمل بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير المشتركة فيها، وأن تشجع على إيجاد اتجاهات مماثلة في أنحاء أخرى من العالم،

وإذ تعرب عن شديد قلقها إزاء الخطر الذي يمكن أن يهدد السلم والأمن الدوليين من جراء انبعاث مذاهب التفوق أو الاستئثار العنصري والأشكال والمظاهر المعاصرة للعنصرية وكراهية الأجانب،

وإذ تؤكد ضرورة تعزيز الأمن الدولي عن طريق نزع السلاح، وبخاصة نزع السلاح النووي الذي يفضي إلى التخلص من جميع الأسلحة النووية، وفرض القيود على تصعيد سباق التسلح كيفما وكما،

وإذ تسلم بأن السلم والأمن يعتمدان على العوامل الاجتماعية والاقتصادية وكذلك على العناصر السياسية والعسكرية،

وإذ تسلم أيضا بأنه ينبغي أن يشارك الجميع في حق ومسؤولية جعل العالم آمنا للجميع،

وإذ تؤكد أيضا أن الأمم المتحدة هي الأداة الأساسية لتنظيم العلاقات الدولية وحل المشاكل العالمية لصون السلم والأمن وتعزيزهما تعزيزا فعالا، وكذلك صون وتعزيز نزع السلاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية،

١ - تؤكد من جديد استمرار صلاحية الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي، وتطلب إلى جميع الدول المساهمة بصورة فعالة في تنفيذه؛

٢ - تؤكد من جديد أيضا أنه يجب على جميع الدول أن تحترم، في علاقاتها الدولية، المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة؛

٣ - تؤكد أن السلم وتحقيق نزع السلاح وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ستظل المهمة الأولى والرئيسية للمجتمع الدولي إلى أن يقام سلم عالمي دائم ومستقر على أساس هيكل شامل وبق للأمن الدولي، يمكن تنفيذه بسهولة؛

٤ - تطلب الى جميع الدول الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وعن العدوان والتعرض والتدخل وجميع أشكال الإرهاب والقمع والاحتلال الأجنبي أو تدابير الإكراه السياسي والاقتصادي التي تنتهك سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية واستقلالها وأمنها، فضلا عن السيادة الدائمة للشعوب على مواردها الطبيعية؛

٥ - تحث جميع الحكومات على اتخاذ تدابير فورية ووضع سياسات فعالة لمنع ومكافحة جميع أشكال ومظاهر العنصرية وكرهية الأجانب وأوجه التعصب الأخرى؛

٦ - تدعو الى الحوار الإقليمي، حسب الاقتضاء، لتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي والبيئي والاجتماعي والثقافي، على أن تؤخذ في الاعتبار السمات الخاصة لكل منطقة؛

٧ - تؤكد أهمية النهج العالمية والإقليمية لنزع السلاح التي ينبغي اتباعها في وقت واحد لتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين؛

٨ - تؤكد من جديد الدور الأساسي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، وتعرب عن الأمل في أنها ستواصل التصدي لجميع التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان وفقا للميثاق؛

٩ - تحث جميع الدول على اتخاذ تدابير فورية جديدة تهدف الى تعزيز واستخدام نظام الأمن الجماعي استخداما فعلا على النحو المتوخى في الميثاق، وكذلك الى وقف سباق التسلح بصورة فعالة بغية تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة؛

١٠ - تؤكد أيضا ضرورة الملحة لتنمية الاقتصاد العالمي تنمية أكثر توازنا وتصحيح عدم التماثل واللامساواة الحاليين في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، وهما شرطان أساسيان لتعزيز السلم والأمن الدوليين؛

١١ - تري أن احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن الاعتراف بحقوق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال من شأنها أن تعزز السلم والأمن الدوليين، وتؤكد من جديد شرعية نضال الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، وحقوقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال؛

١٢ - تؤكد من جديد أيضا أن إقامة العلاقات الدولية على أساس ديمقراطي تمثل ضرورة حتمية، وتؤكد إيمانها بأن الأمم المتحدة توفر أفضل إطار لتعزيز هذا الهدف؛

١٣ - تدعو الدول الأعضاء الى تقديم آرائها بشأن مسألة تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي، وخاصة في ضوء التطورات الإيجابية الأخيرة في المناخ السياسي والأمني العالمي، وتطلب الى الأمين

العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريراً على أساس الإجابات الواردة؛

١٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين البند المعنون "استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي".

الجلسة العامة ٨١

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣